

محاضرات في التسيير المالي 1 + الأعمال الموجهة السنة الثالثة : محاسبة وتدقيق/ بنوك وتأمينات

المحور الرابع : دراسة المردودية وأثر الرافعة المالية على نشاط المؤسسة

المحاضرة 1: مكونات جدول النتائج والتمويل الذاتي

جدول حسابات النتائج

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية، ويظهر حساب النتائج على النحو التالي:

البيان	السنة N	
المبيعات و المنتجات الملحقة الإنتاج المخزن أو الإنتاج المنتقص من المخزون الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال	70/ح 72/ح 73/ح 74/ح	74/ح+73/ح+72/ح+70/ح
1-إنتاج السنة المالية		
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الخدمات الخارجية الأخرى	60/ح 61/ح و 62	62/ح+61/ح+60/ح
2-إستهلاك السنة المالية		
3-القيمة المضافة للإستغلال(1-2)		إنتاج السنة المالية -إستهلاك السنة
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	63/ح 64/ح	القيمة المضافة للإستغلال- 63/ح-64/ح
4-إجمالي فائض الإستغلال		
المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	75/ح 65/ح 68/ح 78/ح	إجمالي فائض الاستغلال + 75/ح - 65/ح - 78/ح + 68/ح
5-النتيجة العملية		
المنتجات المالية الأعباء المالية	76/ح 66/ح	76/ح - 66/ح
6-النتيجة المالية		
7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)		
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات) عن النتائج العادية	698 و 695/ح 693 و 692/ح	
مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية		
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية		النتيجة العادية قبل الضرائب- الضرائب الواجبة و الضرائب المؤجلة
عناصر غير عادية-منتجات عناصر غير عادية- أعباء	77/ح 67/ح	77/ح - 67/ح
9-النتيجة غير العادية		
10-صافي نتيجة السنة المالية		النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية

1. عناصر جدول النتائج:

يعتبر حساب النتائج من الكشوف المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها في نهاية السنة المالية انطلاقا من أرصدة حسابات التسيير الرئيسية.

- القيمة المضافة: وهي تعرف على أنها الفرق بين المدخلات المالية المباشرة والمخرجات المالية المباشرة، ومن المنظور التجاري تعبر عن الفرق بين المبيعات والتكاليف المباشرة لشرائها. يساعد هذا الرصيد على دراسة مختلف الوضعيات المالية ومن بين استخداماتها:

-قياس نمو المؤسسة: يمكن قياس ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$TEE = VAD/ CSP$$

حيث: TEE: مؤشر التوازن الاقتصادي

VAD: القيمة المضافة للاستغلال

CSP: تكلفة الهيكل الإنتاجي

-قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة: $PIB = \sum_{i=1}^n VAI$

- الفائض الإجمالي للاستغلال: تعتبر رصيد التدفقات الحقيقية لدورة الاستغلال، أي يقيس الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي، يستخدم في تحليل:

-مؤشر الكفاءة الصناعية والإنتاجية للمؤسسة

-قدرة دورة الاستغلال على توليد الفوائض

- يساعد على اتخاذ القرار في تغيير النشاط أو الاستمرار فيه

- نتيجة الاستغلال (العملياتية): رصيد دورة الاستغلال (الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال) ويعبر عنها بالمعنى الحقيقي لمصلحة الأعمال التي تنجزها المؤسسة خلال فترة النشاط العادية وتأخذ كل الإجراءات اللازمة لتفادي الوقوع في أي انحراف.
- النتيجة المالية: تساعد على مراقبة أداء المؤسسة من الناحية المالية ومراقبة الحدود القصوى لعمليات الاستدانة بناء على هذا الرصيد ما يساهم في اتخاذ القرارات التمويلية وتتضمن:

-مخصصات مؤونات الأخطار المرتبطة بالمصاريف المالية والناجمة عن تناقص قيم الاستثمارات المالية.

-الفوائد والاقطاعات المماثلة لها (الاقطاعات البنكية)

-الفارق السلبي لعمليات الصرف

-المصاريف المالية الناتجة عن التنازل عن الأوراق المالية.

■ النتيجة الاستثنائية: وهي الفرق بين الإيرادات والمصاريف الاستثنائية وهي مختلف العمليات التي لم يتم تصنيفها ضمن عمليات الاستغلال، المالية، يساعد الرصيد على تقدير هذه العمليات وبالتالي يمكن توجيه النشاط إلى ميادين أكثر مردودية.

محاضرة 2 : القدرة على التمويل الذاتي:

يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلية التي تلعب دورا هاما في تنمية المنشأة وتطويرها من حيث انه يضمن زيادة الأصول الاقتصادية دون اللجوء إلى مصادر خارجية للحصول على الموارد المالية لاقتنائها، وبالتالي تحمل أعباء مالية مباشرة كالفوائد ودفع أقساط الديون

مفهوم التمويل الذاتي: يقصد به الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وهو يمكنها من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل. حيث يمكن أن نكتب العلاقة التالية

قدرة التمويل الذاتي = نتيجة الدورة الصافية + حصص الاهتلاك + حصص المخصصات
والمؤونات الطابع الاحتياطي

نسبة القدرة التمويل الذاتي: تسمح هذه النسبة بقياس الطاقة التمويلية المتولدة عن المبيعات و يمكن حسابها:

القدرة التمويل الذاتي / رقم الأعمال TTC

أما التمويل الذاتي فهو المبلغ المتبقي لدى المنشأة من قدرة التمويل الذاتي بعد توزيع الأرباح على أصحاب هذه المنشأة و منه يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية :

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة

التمويل الذاتي = الاهتلاكات + المؤونات ذات الطابع الاحتياطي + الأرباح الصافية غير الموزعة.

محاضرة 3 : دراسة المردودية في المؤسسة

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها والقرارات والسياسات التي نفذتها، فالمردودية تقيس مدى تحقيق مشروع المشتريات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة كما أنها تعبر عن حصيلة النتائج السياسية و القرارات التي اتخذها المشروع فيما يخص بالسيولة والوضع المالي، مما سبق يمكن أن نستخلص أن المردودية تعالج النشاط المالي خلال الفترة، كما يجب أن نفرق بين المردودية و الربحية فالمردودية هي العلاقة بين النتائج المتحصل عليها الإمكانات المستخدمة سواء كانت مادية أو بشرية ومالية أما الربحية فلها علاقة مباشرة بالسعر حيث أنها الفرق بين سعر البيع وسعر التكلفة. وهي تنقسم إلى:

1.3. المردودية الاقتصادية : وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها، تقيس الفعالية في استخدام الأصول حيث تهتم بالنشاط الرئيسي للمؤسسة أي عناصر دورة الاستغلال بعد الضريبة و الأصول الاقتصادية وتحسب:

(نتيجة الإجمالية) / (الأصول

*الأصول الاقتصادية : التتبيات الإجمالية الصافية + احتياجات رأس المال

أو من خلال العلاقة الثانية:

(نتيجة الإجمالية قبل المصاريف المالية) / (إجمالي

تركز النسبة على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على مجموع الاموال المستثمرة من نشاطها الاستغلالي أي قياس مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين النتيجة، بمعنى آخر تقيس الفعالية الاقتصادية في استخدام الأصول ومدى مساهمتها في المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

2.3. المردودية المالية: مقياس لقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية لضمان استمرار نشاطها، تهتم بدرجة أكبر بالمساهمين، فإذا كانت النسبة مرتفعة وأكبر من نسبة الفائدة مطبقة على السوق المال فان المؤسسة تستطيع الرفع من أموالها الخاصة وتحسب كالتالي:

(النتيجة الصافية) / (الأموال الخاصة)

توضح النسبة مدى كفاءة المردودية في تحقيق الربح من الأموال الخاصة وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال. بإدخال رقم الأعمال والأصول الاقتصادية في هذه العلاقة فإننا نحصل على:

المردودية المالية = (النتيجة الصافية/رقم الأعمال)*(رقم الأعمال/الأصول الاقتصادية)
(الأصول الاقتصادية)*(الأصول الاقتصادية/الأموال الخاصة)

من خلال العلاقة نجد أن المردودية المالية ناتجة عن ثلاث سياسات:

- السياسة التجارية تمثل الربحية الإجمالية للمؤسسة، تظهر قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مقارنة برقم الأعمال (الأداء المالي) والتي تتمثل في نسبة النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال الصافي.
- السياسة الإنتاجية التي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال ومراقبة الجدوى الاقتصادية للأموال المستثمرة في الدورة، تتمثل في نسبة رقم الأعمال الصافي إلى الأصول الاقتصادية
- السياسة التمويلية تقيس التركيبة المالية للمؤسسة، تتمثل في نسبة الأصول الاقتصادية إلى الأموال الخاصة

مردودية الأموال الدائمة: تقيس قدرة المؤسسة على التحكم والاستعداد الجيد لتوظيف الأموال لضمان تحديد وسائل الإنتاج بهدف تنمية نشاطها، تحسب كالتالي:

$$(\text{النتيجة الصافية} + \text{فوائد الديون المالية}) / (\text{الأموال الخاصة} +$$

محاضرة 4 : الرافعة المالية والاستدانة في المؤسسة:

من بين العوامل المحددة لمستوى الأداء في المؤسسة هو هيكل التمويل، ويستعمل مؤشر الرافعة المالية لتفسير اختيار الموارد المالية للمؤسسة، وهي تبين اثر المديونية على الأموال الخاصة أي تقيس الأثر الايجابي والسلبى للمديونية على المردودية المالية، وتحسب وفق العلاقتين التاليتين:

$$\text{مجموع الديون} / \text{الأموال الخاصة} \quad \text{أو} \quad (\text{النتيجة الصافية} + \text{المصاريف المالية}) / (\text{الديون} + \text{الأموال الخاصة})$$

يمكن دراسة اثر الرافعة المالية أو ما يعرف بأثر الاستدانة وذلك بإجراء مقارنة بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية عند مستوى معين من الاستدانة.

تأثير الرافعة المالية والمديونية يتحدد وفق ثلاث حالات تؤثر على المردودية المالية وبالتالي على نشاط المؤسسة، والملخصة ضمن الجدول التالي:

الحالة 1: (الرافعة المالية - تكلفة المديونية) > 0	الحالة 2: (الرافعة المالية- تكلفة المديونية) < 0	الحالة 3: (الرافعة المالية - تكلفة المديونية) = 0	مستوى المديونية
جعله في الحد الأعلى	جعله في الحد الأدنى	اختياري	

أثر منفرد على المردودية في هذه الحالة يكون أثر الاستدانة معدوم أي المردودية المالية والاقتصادية متساويان	أثر سلبي على المردودية المالية أي أنه كلما زاد حجم الديون كلما تناقصت المردودية	أثر إيجابي على المردودية المالية أي أن اللجوء على الاستدانة مرغوب فيه بسبب ارتفاع المردودية	أثر الرافعة المالية
--	---	---	---------------------

*تكلفة المديونية = الدين + العمولات والفوائد

1.4. تحديد مستوى الاستدانة: الاستدانة تسمح بتسريع نمو المؤسسة بزيادة الاستثمارات وزيادة المردودية، ولكن تزيد في نفس الوقت من المخاطر التي تواجه المؤسسة من خلال:

- زيادة الارتباط بالمقرضين وبالتالي نقص الاستقلالية المالية
- زيادة الأضرار في حالة مواجهة صعوبات التسديد
- زيادة خطر المقرضين الذين يرفضون تقديم قروض جديدة بعد عتبة معينة من الدين

ولهذا يجب على المؤسسة أن تحترم القواعد التالية المتعلقة بالاستدانة:

- ديون المؤسسة يجب أن لا تتجاوز الأموال الخاصة لها والتي تمثل ضمانا للدائنين، بهدف الحكم على الاستدانة

الأموال الخاصة / الموارد الدائمة $\leq \frac{1}{2}$

- يجب أن تكون المؤسسة قادرة على تسديد ديونها في أجل 3 سنوات على الأكثر إذا خصصت لذلك كل قدرتها للتمويل الذاتي، بهدف قياس قدرة القرض:

قدرة التمويل الذاتي / الديون طويلة الأجل $\leq \frac{1}{3}$

- على المؤسسة أن لا تخصص سنويا أكثر من $\frac{1}{2}$ قدرتها للتمويل الذاتي من أجل تسديد ديونها والنصف الآخر يكون ضروريا للاستثمار بهدف التأكد من التنسيق بين خطط التمويل وخطط الاستثمارات

قدرة التمويل الذاتي / التسديد السنوي للقروض ≤ 2

الأعمال التطبيقية :

التمرين الأول: انطلقت مؤسسة X في مشاريع استثمارية ضخمة شملت الوحدات الإنتاجية واستهدفت كذلك تطوير قدراتها الإنتاجية، بعد ثلاث سنوات أثمرت هذه الجهود من خلال ارتفاع رقم الأعمال بمعدل 80% والنتيجة بمعدل 55% لنفس الفترة. إلا أنه رغم هذا الارتفاع فإن المديرين لم يجدوا تفسيراً مقنعاً لصعوبات التي تعاني منها المؤسسة في تسديد مستحقاتها تجاه مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

اعتماداً على المعطيات المالية المتمثلة في الميزانية المحاسبية لثلاث سنوات، يطلب منك تشخيص الوضع المالي وذلك من خلال:

- تحليل تطور مؤشرات التوازن المالي خلال هذه السنوات الثلاث.

- إعطاء تصور للحلول التي تساعد على تصحيح المسار المالي للمؤسسة.

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأصول غير جارية	428.710	640.950	790.515
المخزونات	103.195	170.702	228.644
العملاء	95.928	145.630	182.320
البنك	78.425	65.747	51.802
الصندوق	22.339	15.667	14.910
مجموع الأصول	728.597	1.038.696	1.268.191
الأموال الخاصة	270.690	359.320	451.540
المؤونات الأخطار	12.340	26.915	38.982
ديون طويلة الأجل	180.944	285.549	331.765
الموردون	85.727	107.022	125.645
ديون أخرى	22.165	41.913	47.518
تسبيقات بنكية	156.731	217.977	262.714
مجموع الخصوم	728.597	1.038.696	1.268.191

الحل : مؤشرات التوازن المالي :

المؤشرات / السنة	الأولى	الثانية	الثالثة
راس المال العامل	35.264	30.834	31.772
احتياجات رأس المال العامل	91.231	167.397	227.801
الخزينة الصافية	(55.967)	(136.563)	(196.029)

التحليل لتطور للمؤشرات التوازن المالي واثره على الوضعية المالية المؤسسة والحالة الصعبة التي وصلت لها.

التمرين الثاني : سجلت مؤسسة صناعية المعلومات التالية للسداسي الأول من سنة 2008 :

	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان
مادة أولية	58000	44800	49400	36200	54000	65000
مبيعات	85000	80000	77000	65000	55000	70000
مواد مصنعة	24800	28900	28000	16250	26100	31700

1- احسب سرعة دوران المخزون و فترة التخزين علما أن تكلفة المواد الأولية

تقدر بـ 318000 دج في حين تكلفة المواد المصنعة قدرت بـ 339000 دج .

2- احسب فترة التحصيل علما أن صيد الزبائن يقدر بـ 94100 دج .

نفس هذه المؤسسة استخرجت من دفاترها المالية الميزانية المالية المختصرة لنفس السنة :

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
190	أموال خاصة	200	قيم ثابتة
220	ديون طويلة الأجل	230	قيم الإستغلال
290	ديون قصيرة الأجل	100	قيم قيد التحقيق
		170	قيم جاهزة
700		700	المجموع

3- احسب فترة التسديد علما أن رصيد المورد يقدر بـ 39800 دج .

هذه المؤسسة طلب تمويل (شراء) إضافي بالمواد الأولية من المورد ، لاحظ هذا الأخير قيمة الديون قصيرة الأجل المعتبرة داخل المؤسسة ، فعمل هذا المورد على دراسة بعض النسب المهمة . الهدف منها معرفة وضعية المؤسسة من حيث السيولة و التوازن المالي.

- إنطلاقا من النتائج المحصل عليها في الجزء 1 و 2 هل سيوافق المورد على طلب المؤسسة .

الحل:

$$\text{متوسط المخزون} = \text{مخ} 1 + \text{مخ} 2 / 2 = 61.500$$

$$\text{سرعة دوران المخزون} = 61.500 / 318.000 = 5 \text{ مرات}$$

$$\text{فترة التخزين} = 180 (6 \text{ أشهر}) / 5 = 36 \text{ يوم}$$

$$\text{فترة تخزين المنتجات (المواد المصنعة)} = \text{متوسط المخزون} / \text{كلفة المواد المصنعة} \times 180$$

أو = 180 / سرعة الدوران

$$\text{متوسط المخزون} = 28250 \text{ دج}$$

$$\text{فترة التخزين} = \frac{28250}{180 \times 15} = 10 \text{ يوم}$$

$$339000$$

$$\text{سرعة دورات المنتجات المصنعة} = 28250 / 33900 = 12 \text{ مرة .}$$

(1) حساب فترة التحصيل : ما هي المدة التي يستغرقها الزبون للوفاء بالتزاماته .
المبيعات = 85000 + 80000 + 77000 + 65000 + 5000 + 7000 = 432000 دج.

$$94100$$

$$432000$$

فترة التحصيل = ————— = 180 x 39 = 39 يوم (أي آخر زبون سوف يوفي بالتزاماته قبل 39 يوم (في حدود 39 يوم))

(2) فترة التسديد (المدة التي تستغرقها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها
 فترة التسديد = $180 \times 23 = 23$ يوم (المؤسسة تدفع ديونها في مدة أقصاها 23 يوم) $\frac{\text{المورد} + \text{أوراق الدفع}}{\text{مجموع المشتريات}}$

التمرين الثالث: نفترض أن نشاط الاقتصادي في إحدى المؤسسات يتطلب رأس مال قدره 400.000 دج و من أجل ذلك طرحت أمام المؤسسة ثلاث فرضيات للتمويل الممكنة:

الفرضية 1	الفرضية 2	الفرضية 3	الفرضية 4	
400.000	320.000	240.000	100.000	الأموال الخاصة
-	80.000	160.000	300.000	الديون

- مع نسبة مديونية = 12%
- نسبة ضريبة = 30%
- تتغير المردودية الاقتصادية وفق 3 فرضيات: 14% ، 12% ، 11%

المطلوب: أحسب المردودية المالية حسب كل فرضية.

الحل: الحالة الأولى: المردودية الاقتصادية = 14%

المردودية الاقتصادية = النتيجة الإجمالية قبل المصاريف المالية / إجمالي الأصول
 النتيجة الإجمالية قبل المصاريف المالية = المردودية الاقتصادية * إجمالي الأصول =
 $56.000 = 40.000 * 0.14$

النتيجة الإجمالية = النتيجة الإجمالية قبل المصاريف المالية – المصاريف المالية

المصاريف المالية = الديون المالية * معدل الفائدة

الفرضية 1	الفرضية 2	الفرضية 3	الفرضية 4	
0	9.600	19.200	36.000	المصاريف المالية
56.000	46.400	36.800	20.000	النتيجة الإجمالية
16.800	13.920	11.040	6.000	الضريبة على الأرباح
39.200	32.480	25.760	14.000	النتيجة الصافية المردودية المالية
9.8%	10.15%	10.73%	14%	

نجد أنه كلما زاد حجم الديون في المؤسسة ارتفعت المردودية المالية وبالتالي أثر الديون إيجابي

الحالة الثانية : المردودية الاقتصادية = 12% (نفس خطوات الحالة الأولى)

الحالة الثالثة : المردودية الاقتصادية = 11% (نفس خطوات الحالة الأولى)